

Distr.: General  
8 December 2014  
Arabic  
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون  
البند ٣٦ من جدول الأعمال  
قضية فلسطين

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة لجمهورية كوبا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وتتشرف بأن تحيل طيه الرسالة الموجهة من وزير خارجية جمهورية كوبا، برونو إدواردو رودريغيس باريا، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر المرفق).

وتتشرف البعثة الدائمة لجمهورية كوبا أيضا بأن تلتمس من الأمين العام تعميم الرسالة المذكورة آنفا باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٦ من جدول الأعمال.



الرجاء إعادة استعمال الورق

161214 161214 14-66393 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

باسم الشعب الكوبي وحكومة كوبا، يشرفني أن أحاطب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني خلال هذا العام الذي أعلنته الجمعية العامة سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

ويتيح هذا التاريخ فرصة سانحة لتذكّر اليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة عام ١٩٤٧ القرار ١٨١ (د-٢) المتعلق بتقسيم فلسطين. فقد تمخض ذلك القرار في العام التالي عن المأساة المسماة يوم النكبة، التي أسفرت عن الاستيلاء عنوةً على أكثر من ثلاثة أرباع مساحة فلسطين التاريخية، وتدمير ٥٣١ مدينة وقرية فلسطينية، وطرد أو تشريد ٨٥ في المائة من السكان الفلسطينيين. ونتيجة لذلك، ما زال زهاء ٥ ملايين لاجئ فلسطيني يعيشون مشتتين في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

وبهذه المناسبة، نعيد تأكيد تضامننا المطلق مع الشعب الفلسطيني وتأييد كوبا الراسخ المكين لجميع الإجراءات المتخذة للتوصل إلى الاعتراف بدولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وبالقدس الشرقية عاصمة لها، ولتعزيز حق دولة فلسطين في نيل العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة.

وكانت الجمعية العامة قد اعتمدت بأغلبية الأصوات، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، قراراً تاريخياً يقضي بمنح فلسطين مركز دولة مراقبة بمنظمة الأمم المتحدة. وبات لزاماً على مجلس الأمن أن يبت في الطلب الذي قدمته فلسطين عام ٢٠١١ من أجل الاعتراف بها كدولة عضو في الأمم المتحدة وأن يقبل الطلب دون مزيد من التأخير، تلبية للرجوة الجليّة التي أعربت عنها الدول بأغلبية ساحقة. ونحن نرى أنه يتعين أن تبتّ الجمعية العامة في المسألة بعزم وعلى وجه السرعة ما لم يقم المجلس بذلك.

وقد أثبتت فلسطين بصورة قاطعة التزامها بالنظام الدولي المتعدد الأطراف، وما فتئت تعمل بروح عالية من المسؤولية والمهنية في إطار منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، التي قبلتها دولةً عضواً كاملة العضوية في عام ٢٠١١. ونحن نرحب بطلب فلسطين الانضمام إلى ١٣ من اتفاقيات الأمم المتحدة ومعاهداتها الدولية.

وعلى امتداد السنوات الأخيرة، مضت السلطات الفلسطينية قدما في توطيد مؤسسات الدولة. وأقر في العديد من التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى بمتانة المؤسسات الفلسطينية وقدرة الفلسطينيين على ممارسة سيادتهم في ظل دولة مستقلة.

وتؤكد كوبا من جديد تأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وللسلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس. ونحن ندرك أهمية اتفاق المصالحة الذي وقع في ٢٣ نيسان/أبريل، وتشكيل حكومة وحدة وطنية بتوافق الآراء من أجل تحقيق طموحات الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية العادلة والمشروعة.

غير أن الاحتلال العسكري الإسرائيلي وتزايد اعتداءاته على الشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة، بالاقتران مع سياسة بناء المستوطنات غير القانونية وغيرها من الممارسات الاستعمارية، كل ذلك يقوض إمكانية التوصل إلى إنشاء دولة فلسطينية داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ تتوفر لها مقومات الاستمرار، ويبطل من ثم إمكانية إيجاد حل عادل ومتوازن للتراع.

وتدين كوبا بشدة المجزرة التي ارتكبتها إسرائيل في الآونة الأخيرة ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والتي أسفرت عن مقتل أكثر من ٢ ٠٠٠ فلسطيني، معظمهم من الأطفال والنساء وكبار السن، وإصابة ١١ ٠٠٠ شخص بجروح خلفت لدى الكثيرين منهم إعاقات مستديمة، وأدت إلى تشريد أكثر من ثلث السكان الفلسطينيين في غزة قسرا، وتدمير أكثر من ٥ ٠٠٠ منزل، إضافة إلى البنى التحتية المدنية كالمستشفيات والمدارس والمساجد والمرافق العامة، وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية العصبية أصلا في قطاع غزة الحبيس جراء الحصار الإسرائيلي غير القانوني وما ينجم عنه من شح في الإمدادات بجميع أنواعها.

ومن بواعث القلق الشديد لدى كوبا وكذلك سائر الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، التدهور المتعظم للحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة تمادي إسرائيل في سياساتها وممارساتها غير القانونية، بما في ذلك ارتكابها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم حرب متواصلة.

وتعيد كوبا تأكيد إدانتها الشديدة لمواصلة التوسع في بناء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأحدث مثال على ذلك إعلان حكومة إسرائيل موافقتها على بناء أكثر من ٢ ٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة في القدس الشرقية.

فهذه السياسة تشكل انتهاكا حسيما للقانون الدولي، ولا سيما المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على السلطة القائمة بالاحتلال نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها؛ كما تلحق أمدح الضرر بالسكان الفلسطينيين بوجه عام، لا سيما بالنظر إلى ظروف العيش المزرية التي يكابدها اللاجئون الفلسطينيون المسجلون في الأرض الفلسطينية المحتلة، ناهيك عن تعارضها مع أهداف عملية السلام.

ووفقاً لما دعا إليه مجلس الأمن والجمعية العامة في العديد من قراراتهما، وامتثالاً لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن بناء الجدار، الصادرة عام ٢٠٠٤، لا بد أن تتوقف فوراً أعمال بناء المستوطنات وتوسيعها بصورة غير قانونية، وكذلك الشأن بالنسبة إلى بناء الجدار، وهدم المنازل، وأعمال الحفر، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وطرده الأسر الفلسطينية من القدس الشرقية، ونقل المستوطنين، وفرض قيود تعسفية عنصرية على تنقل السكان في مجموع الأرض الفلسطينية المحتلة، وبخاصة داخل القدس الشرقية وحوها، وكذلك التدمير المنهجي للبنية التحتية البسيطة للاقتصاد الفلسطيني، ناهيك عن أعمال التحريض والاستفزاز والاعتداء غير القانونية التي يرتكبها المستوطنون المتطرفون بحق السكان الفلسطينيين ومقدساتهم.

وتطالب كوبا أيضاً بإهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني الطويل الأمد للأراضي الفلسطينية، والقيام فوراً دون شرط وبصورة كاملة، برفع الحصار القاسي غير القانوني المضروب على غزة، وفتح المعابر الحدودية ونقاط التفتيش، تيسيراً لوصول المساعدات الإنسانية دون قيد وبشكل دائم، بما في ذلك الإمدادات والمواد الأساسية، وتسهيلاً لتنقل الأشخاص من قطاع غزة وإليه.

فلا يمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في صمته ويظل مكتوف الأيدي أمام الاعتداءات والانتهاكات التي تمارس على الشعب الفلسطيني. ويجب أن يتخذ مجلس الأمن، دون مزيد من التأخير، التدابير العملية الكفيلة بتوقف إسرائيل نهائياً عن اعتداءاتها ضد الشعب الفلسطيني، ومساءلتها عما ارتكبتته بحق الشعب الفلسطيني من جرائم عدوان، وعقوبات جماعية، وعمليات احتجاز تعسفي، وسجن جماعي، وإبادة جماعية. ذلك أنه لا من الوفاء بالدين التاريخي تجاه الشعب الفلسطيني.

ونكرر تأكيد ضرورة مضاعفة الجهود من أجل معالجة الوضع الشاق الذي يكابده اللاجئون الفلسطينيون، وفقاً لقواعد القانون الدولي ومبادئه وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي هذا اليوم الحافل بالدلالات، تكرر كوبا التأكيد أنها لن تألو جهدا في المطالبة بأن ينعم الشعب الفلسطيني وشعوب الشرق الأوسط عامة بالسلام الشامل العادل الدائم، في ظل الاحترام التام لحقوقهم كافة. ولن ييخل الشعب الكوبي أبدا بتضامنه الكامل مع الشعوب العربية كلها دون استثناء.

(توقيع) برونو رودريغيس باريا

---